تقـريـر

ما بعد "سناب باك":

مسارات الاتفاق النووي الإيراني

8-11-2025

إعداد

مي صلاح

وحدة الدراسات الأوروبية المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في تطور محوري في مسار العلاقات بين أوروبا وإيران، قرر الاتحاد الأوروبي إعادة فرض العقوبات على إيران يوم 29 سبتمبر 2025 والتي كان قد تم رفعها سابقًا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة «JCPOA» لعام 2015. ويأتي فرض الاتحاد الأوروبي للعقوبات عقب خطوة مماثلة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي أعاد فرض عقوبات "سناب باك" في 27 سبتمبر؛ مما يعكس تحولًا جماعيًا في النهج الدولي تجاه طهران يستدعي تحليل خلفيات القرار الأوروبي، والعوامل المؤثرة فيه، وانعكاساته السياسية والاقتصادية على إيران وأوروبا، وبحث مستقبل الاتفاق النووي في ضوء المستجدات الأخيرة.

إخراج وتصميم

عبد المنعم أبوطالب

السياق التاريخي والسياسي للاتفاق النووي

في 14 يوليو 2015، توصلت الدول الخمس التي تمتلك عضوية دائمة في مجلس الأمن (الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، إلى جانب ألمانيا، وبدعم من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى اتفاق مع إيران يهدف إلى إيجاد حل شامل وطويل الأمد للقضية النووية الإيرانية. وقد شملت هذه الخطة مجموعة من الإجراءات المتتابعة لضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني مكرسًا للأغراض السلمية والمدنية فقط، بما يتماشى مع الاعتبارات العلمية والاقتصادية، وبهدف بناء الثقة وتشجيع التعاون الدولي[1].

ووفقًا لهذا الاتفاق، اعتمد مجلس الأمن يوم 20 يوليو 2015 القرار رقم (2231) الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، محددًا الجدول الزمني والالتزامات التي يتعين على جميع الأطراف التعهد بها من أجل إنهاء العقوبات المفروضة على إيران[2]. وفي 31 يوليو من العام نفسه، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الإجراءات القانونية التي تُدرج أول هذه الأحكام في قانون الاتحاد الأوروبي.

وفي أكتوبر 2015، اعتمد المجلس الإعلان 2015/345 C/01 الذي بموجبه تم رفع جميع عقوبات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالملف النووي يوم 16 يناير 2016 وفقًا لخطة العمل الشاملة المشتركة، بعد أن تأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تنفيذ إيران [3]، ليؤكد الاتحاد الأوروبي أنه سيتم إعادة فرض العقوبات حال عدم وفاء إيران بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

ومنذ سريان الاتفاق، مرّ الاتفاق النووي بعدة محطات، لعل أبرزها هو انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل في 8 مايو 2018، بعد قرار أصدره الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، وبذلك توقفت واشنطن عن المشاركة في أي أنشطة أو اجتماعات متعلقة بالاتفاق وأعادت فرض العقوبات الأمريكية [4]. وكان من المقرر أن تنتهي العقوبات بشكل دائم في 18 أكتوبر 2025، عند صدور تقرير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد أن كل المواد النووية في إيران لا تزال تستخدم حصريًا للأنشطة السلمية، لكن الاتفاق الأصلي يسمح لأي طرف موقع بإعادة فرض العقوبات قبل هذا التاريخ إذا قُرر بأن إيران فشلت في الوفاء بالتزامها.

وفي 28 أغسطس 2025، قدّمت دول الترويكا الأوروبية E3 تقريرًا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يفيد بأن إيران لم تلتزم بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاق النووي؛ مما أدى إلى تفعيل آلية «العودة السريعة»)أو كما يُطلق عليها «سناب باك») التي تقتضي إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة بعد مرور 30 يومًا كعد تنازلي[5]. وفي 29 أغسطس، وجّهت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا توصية مشتركة إلى المجلس تدعو إلى إعادة العمل بجميع العقوبات الأوروبية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وأعطت أوروبا إيران إنذارًا لمدة شهر كوسيلة لتحريك العملية قبل تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن في أكتوبر.

وبناء على عدم صدور أي قرار جديد من مجلس الأمن يمنع تفعيل آلية «سناب باك»، أُعيد فرض نظام العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي على إيران في 29 سبتمبر 2025[6] ، وتشمل التدابير عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المطبقة منذ عام 2006، والتي تم تحويلها تلقائيًا إلى قانون الاتحاد الأوروبي والتدابير المستقلة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حظر السفر على الأفراد، وتجميد الأصول للأفراد والكيانات، وعقوبات اقتصادية ومالية تغطي قطاعات التجارة والنقل.

وفي الوقت الحالي، يخضع 20 فردًا و20 كيانًا للعقوبات، حتى يتم النظر مجددًا في الأمر في 27 يوليو 2026، أو إلى أن تقدم إيران أدلة تثبت استعدادها لحل دبلوماسي يُعالج مخاوف المجتمع الدولي، وإظهار استيفائها للشروط العادلة والمعقولة التي وضعتها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لتمديد آلية «سناب باك»؛ مما يُسهم في تهيئة البيئة المناسبة للتوصل إلى اتفاق كامل ودائم.

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
عقوبات الاتحاد الأوروبي
المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني
منع الحصول على التكنولوجيا النووية
حظر الأسلحة التقليدية
حظر الاستثمارات الإيرانية في المجال النووي والصاروخي
حظر أنشطة الصواريخ الباليستية
المعاملات المالية والمصرفية
منع المعاملات بالريال الإيراني وتوفير الأوراق النقدية الأمريكية
تقليص مبيعات النفط والمنتجات البتروكيماوية
تقليص الاستثمار والمعاملات مع قطاع الطاقة والشحن
منع التجارة في الذهب والمعادن الثمينة
فرض عقوبات على أفراد وكيانات محددة
منع الوصول إلى نظام سويفت
منع التجارة مع قطاع السيارات الإيراني
الحد من دور الحرس الثوري
تجميد الأصول الإيرانية
خدمات التأمين
ecsstudies
ecss.com.eg

ECSS المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تطور العقوبات الأوروبية على إيران
2012
تنفيذ عقوبات مجلس الأمن
واعتماد عقوبات أوروبية إضافية
2013
اتفاق مبدئي بين إيران ودول E3
على خطة عمل مشتركة
2014
تعليق مؤقت للعقوبات لمدة
6 أشهر تمهيدًا للتفاوض
2015
بدء تنفيذ الاتفاق
النووي الإيراني (JCPOA)
2016
رفع كامل للعقوبات الاقتصادية
والمالية المرتبطة بالملف النووي
2018
انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق
وتطبيق حملة "الضغط الأقصى"
2023
إعادة فرض العقوبات بسبب
أنشطة إيران في الانتشار النووي
2025
استمرار بعض التدابير التقييدية
ضمن نظام العقوبات الأوروبي
ecsstudies
ecss.com.eg

الاعتبارات الاستراتيجية وراء القرار الأوروبي

كانت أوروبا بشكل عام –ودول E3 بشكل خاص– من أهم دافعي طهران نحو التفاوض مع واشنطن وتحقيق انفراجة في ملف طهران النووي الذي يرى الجميع أنه يشكل تهديدًا لا يمكن التهاون فيه. ويمكن في البداية إبراز جدول زمني يوضح تسلسل الأحداث وصولًا إلى نقطة انهيار المفاوضات بين إيران والغرب حول الملف النووي:

التاريخ	الحدث
2018	انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وبدء حملة "الضغط الأقصى"؛ مما أدى إلى إعادة فرض العقوبات وتوسيعها.
2019 (مايو)	بدأت إيران بتجاوز التزاماتها النووية بعد فشل الأوروبيين في تعويض آثار العقوبات الأمريكية.
2020 (يناير)	أعلنت مجموعة E3 أن إيران لا تفي بالتزاماتها وفعّلت آلية فض النزاعات، مع تمسكها بخيار الحل الدبلوماسي[7].
2020 (يوليو)	قدّمت إيران شكاوى مضادة حول قضايا التنفيذ الأوروبية في إطار الآلية نفسها[8].
2020 (أغسطس)	حاولت إدارة ترامب تفعيل آلية "سناب باك"، لكن مجلس الأمن تجاهل الخطوة بدعوى أن واشنطن لم تعد طرفًا في الاتفاق بعد انسحابها.
2020 (أكتوبر)	انتهاء قيود الأمم المتحدة على بيع وشراء الأسلحة التقليدية لإيران[9].
2021 (يناير)	أطلقت إدارة بايدن جهودًا لإحياء الاتفاق عبر "محادثات فيينا".
2022 (سبتمبر)	انهيار جهود محادثات فيينا وسط خلافات متزايدة وتوتر بسبب الحرب في أوكرانيا.
2023 (أكتوبر)	انتهاء قيود الأمم المتحدة على برنامج الصواريخ الإيراني، مع إبقاء كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على عقوباتهما الخاصة لعدم امتثال إيران[10].
2025 (النصف الأول)	أجرت إيران 5 جولات تفاوضية مع إدارة ترامب الثانية بوساطة عمان، لكنها فشلت في التوصل لاتفاق جديد.
2025 (يونيو)	أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارًا يؤكد عدم امتثال إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووي.
2025 (يونيو)	شنّت إسرائيل هجومًا واسعًا على البنية التحتية النووية والعسكرية الإيرانية، تلاه دعم أمريكي محدود بضربات على ثلاث منشآت نووية، ونتج عنه: – وقف إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. – إلغاء جولة سادسة من المحادثات الإيرانية الأمريكية، رغم استمرار الاتصالات غير المباشرة.

ووفقا للأحداث السابقة، فإن المحطة الفارقة لانهيار المفاوضات النووية كانت في «الحرب الإسرائيلية الإيرانية» في 13 يونيو 2025، والتي بدأتها إسرائيل بضوء أخضر من واشنطن وبدعم أوروبي استنادًا إلى تقارير وكالة الطاقة الذرية تؤكد وتوثق التسارع المثير للقلق في البرنامج النووي الإيراني، والذي يشكل انحرافًا جذريًا عن التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع قدرتها على تخصيب اليورانيوم وإنتاجها من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60% القريبة من عتبة 90% اللازمة لصنع قنبلة نووية [11]، لتنتهي بالضربة الأمريكية على المواقع النووية الإيرانية بما يعقد الموقف أكثر، ويبعد إيران فعليًا عن الرقابة الدولية على مشروعها النووي.

تُظهر هذه الصورة الفضائية من Planet Labs PBC جهود إعادة الإعمار في مصنع شاهرود للوقود الصلب الإيراني خارج مدينة شاهرود، إيران، في 5 سبتمبر/أيلول 2025. (Planet Labs PBC عبر AP)

تُظهر هذه الصورة الملتقطة عبر الأقمار الصناعية، والتي قدمتها شركة Planet Labs PBC، مصنع الوقود الصلب الإيراني في شاهرود، خارج مدينة شاهرود، إيران، بعد هجوم إسرائيلي في 25 يونيو/حزيران 2025. (Planet Labs PBC عبر وكالة أسوشيتد برس)

كذلك في أعقاب الهجمات، أشارت تقارير استخباراتية وصور أقمار صناعية حديثة إلى أن إيران شرعت في إعادة بناء مواقع رئيسية لإنتاج الصواريخ كانت قد تعرضت لتدمير واسع خلال الغارات الجوية الإسرائيلية والأمريكية في حرب يونيو، وأظهرت الصور أن المباني الأساسية التي تضررت جراء القصف أُعيد تشييدها أو هي الآن قيد الإنشاء في موقعي شاهرود وبارشين، وهما من أبرز منشآت تطوير الصواريخ البالستية في البلاد[12].

وفي الوقت ذاته، سعت طهران إلى تأمين معدات صناعية حساسة تُستخدم في تصنيع الوقود الصلب للصواريخ، من بينها الخلاطات الكوكبية، مع الإشارة إلى الصين كمورد محتمل لتلك المكونات الحيوية، إلى جانب التعاون الوثيق مع روسيا، ففي 24 سبتمبر 2025، أعلنت موسكو وطهران توقيع مذكرة تفاهم لبناء ثماني محطات طاقة نووية صغيرة داخل إيران. وجرى توقيع الاتفاق في العاصمة الروسية، في خطوة تأتي في الوقت نفسه لتشغيل إيران لمفاعل نووي وحيد بمدينة بوشهر -أنشأته روسيا أيضًا- ودخل الخدمة التجارية عام 2013؛ مما يشير إلى توسيع غير مسبوق في التعاون النووي بين البلدين.

وفي 23 سبتمبر، أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله علي خامنئي، رفضه إجراء أي محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة بشأن مستقبل البرنامج النووي الإيراني [13]، وذلك قبل أيام قليلة من الموعد النهائي المحدد في 27 سبتمبر لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران وفق آلية «العودة السريعة». وأكد خامنئي في خطابه أن بلاده لن «تستسلم للضغوط» المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، متهمًا واشنطن بالسعي إلى الحد من القدرات الصاروخية الإيرانية، ومؤكدًا أن الجمهورية الإسلامية ستواصل تطوير برنامجها النووي في إطار ما تعتبره حقًا سياديًا.

وقد عُقد في الشهر نفسه اتفاق بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران- بوساطة مصرية[14] - بشأن استئناف عمليات التفتيش؛ حيث قدمت طهران مقترحًا تدريجيًا يهدف إلى استعادة الثقة وتعزيز الشفافية، تمحور حول خفض نسبة تخصيب اليورانيوم من 60% إلى 20%، وهي خطوة جوهرية في مسار الحد من الانتشار النووي، إذ تقرّب مستوى التخصيب من الاستخدام المدني وتُبقيه بعيدًا عن إمكانية توظيفه عسكريًا.

لكن الطرف الإيراني أصر بأن وصول الوكالة إلى المواقع النووية سيكون محدودًا وسيُجرى وفقًا للشروط التي وضعها المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، متذرعًا بأن مخزونات اليورانيوم المخصب مدفونة تحت أنقاض المنشآت النووية ولا يمكن الوصول إليها[15] . هذه التطورات جعلت دول E3 تصل إلى استنتاج مفاده أن نجاح إسرائيل والولايات المتحدة في استهداف منشآت إيران النووية قد دفع النظام الإيراني في النهاية إلى تسريع وتيرة إعادة بناء القدرات الصاروخية الإيرانية، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تفعيل عقوبات «سناب باك» للحد من وصول طهران إلى المواد والمعدات اللازمة لتطوير برنامجها الصاروخي[16].

وهنا يمكن القول إن مكاسب أوروبا من تفعيل العقوبات على إيران قد تتمثل في الآتي؛ أولًا: مكسب رمزي عبر تصوير نفسها كصاحبة موقف أخلاقي تدافع عن معاهدة حظر الانتشار النووي بعد سنوات من الاتهامات بالتساهل مع طهران، رغم أن هذه الصورة الأخلاقية لا تتسق مع مواقف القارة من دول أخرى تمتلك أسلحة نووية ولم تنضم إلى معاهدة حظر الانتشار وعلى رأسها إسرائيل. وثانيًا توحيد الصف الأوروبي-الأمريكي؛ حيث أن القرار منح بروكسل أرضية مشتركة بعد سنوات من التباعد، والسير على خطى واشنطن حتى وإن كان هذا التقارب على حساب الاستقلالية الأوروبية.

الأمر الثالث: قد يهدف إلى تقليص النفوذ الروسي الإيراني؛ حيث إن تفعيل العقوبات يأتي في وقت يتصاعد فيه التعاون بين موسكو وطهران لا سيما في المجال العسكري، وعليه فإن أوروبا تستخدم الملف النووي كذريعة من أجل توجيه ضغوط اقتصادية لإضعاف قدرة طهران على دعم روسيا تكنولوجيا. وأخيرًا بهدف امتلاك أوروبا ورقة ضغط تفاوضية مستقبلية، ولكن من نقطة فرض العقوبات لا من موقع الدفاع عنها، وهذا يمنح بروكسل هامشًا أقوى في أي ترتيبات جديدة.

وعلى الرغم من تبرير الدول الأوروبية خطوتها بالإشارة إلى انتهاكات إيران للاتفاق النووي، فإنها تجاهلت تمامًا الحقيقة الجوهرية بأن واشنطن هي التي خرقت الاتفاق أولًا بانسحابها عام 2018، رغم وعدها بعكس ذلك، وأن طهران لم تبدأ في تقليص التزاماتها إلا بعد الانتظار الطويل لعملية تخفيف العقوبات الاقتصادية وهو ما لم يحدث، لينتهي الأمر بآلية «سناب باك» لتغلق الباب أمام أي حل دبلوماسي. ومع ذلك، لا تزال الدول الأوروبية تريد استئناف المحادثات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بهدف التوصل إلى «اتفاق شامل ودائم يمكن التحقق منه، يضمن عدم امتلاك إيران لسلاح نووي على الإطلاق»، في حين تصر إيران على أن الرغبة الأوروبية مجرد تكرار لمقترحات نمطية تفتقر إلى الصلة بالواقع أو إلى حسن النية.

آلية تنفيذ «سناب باك»

ينبغي الأخذ في الاعتبار أن مصطلح «سناب باك» أو إعادة فرض العقوبات لم يرد صراحة في نص اتفاق عام 2015، ولا في مجلس الأمن رقم 2231 الذي أقرّه، إلا أن المفهوم أصبح يُستخدم للإشارة إلى الآلية الخاصة التي استحدثتها الأطراف الموقعة ضمن بنود تسوية النزاعات في الاتفاق النووي، لإيقاف الاتفاق عند الحاجة، ولضمان قدرة الدول الأوروبية الثلاث والولايات المتحدة على إعادة فرض العقوبات على إيران دون أن تواجه خطر استخدام الصين أو روسيا لحق النقض (الفيتو)، وهو ما يقلب منطق عمل مجلس الأمن الذي يتطلب إجماعًا مع عدم استخدام الفيتو من الأعضاء الدائمين الخمسة رأسًا على عقب.

ومن هنا يمكن القول إن وظائف تلك الآلية تنحصر؛ أولًا: الدفاع عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عبر محاسبة إيران، وثانيًا: تهدف لاستخدام الضغط الدولي لدفع إيران إلى تقديم تنازلات نووية. أما عن آلية تفعيلها، فتبدأ العملية عندما ترى إحدى الدول الأطراف أن إيران أخلّت بالتزاماتها، فتقوم بتفعيل إجراءات تسوية النزاعات المنصوص عليها في المادتين 36 و37 من الاتفاق. وتُدار المرحلة الأولى من هذه العملية تحت إشراف اللجنة المشتركة برئاسة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، وتستغرق عادة ما بين 30 و35 يومًا.

وفي حال فشل هذه اللجنة في حلّ الخلاف، يمكن للدول الأوروبية الثلاث إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، الذي يمنح 30 يومًا للتصويت على استمرار رفع العقوبات. وإذا لم يُصدر المجلس قرارًا جديدًا يمدد تخفيف العقوبات، تُعاد تلقائيًا عقوبات الأمم المتحدة السابقة ضمن الإطار التشريعي للاتحاد الأوروبي. ويتطلب صدور قرار جديد بالإجماع موافقة جميع الأعضاء الدائمين؛ مما يمنح بريطانيا وفرنسا وألمانيا القدرة على منع التمديد وإعادة فرض العقوبات فعليًا.

ردود الفعل الإيرانية والدولية

بعد الإعلان عن تفعيل آلية «سناب باك»، أعلنت إيران عن استدعاء سفرائها من باريس وبرلين ولندن، في خطوة احتجاجية على التطورات الأخيرة. وفي خطابه أمام مجلس الأمن الدولي، أوضح وزير الخارجة الإيراني «عباس عراقجي» [17] أن الولايات المتحدة خانت العملية الدبلوماسية بمشاركة الدول الأوروبية الثلاث، وأن فشل المباحثات في نيويورك كان مقصودًا ويستند إلى قناعةٍ خاطئة بأن «القوة تصنع الحق»، مشددًا على أن الإصرار على هذه الافتراضات المضللة لن يؤدي إلا إلى تعقيد أزمةٍ لا مبرر لها، مؤكدًا أن دول E3 انتهكت التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن رقم 2231؛ مما أسقط عنها أي حقٍ في المطالبة بهما الآن.

بينما وصف المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، العقوبات بأنها شكل من أشكال «الحرب النفسية» التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد، ودعا في المقابل إلى توسيع العلاقات مع الدول المجاورة وتبني سياسة «النظر شرقًا» كسبيل للتخفيف من تأثير العقوبات الغربية [18]. وفي 28 سبتمبر، نشرت صحيفة تابعة لمكتب خامنئي افتتاحية أكدت فيها ضرورة اعتماد إيران على قدراتها الذاتية وتعزيز تعاونها مع دول الجوار و«دول الجنوب العالمي» والدول المنضوية، مثل الصين وروسيا، لمواجهة الضغوط الاقتصادية المفروضة عليها.

تعكس هذه الرؤية بوضوح النهج الذي أكّد عليه المرشد الأعلى علي خامنئي في مايو 2025، حين شدّد على أن انخراط إيران في المؤسسات متعددة الأطراف، مثل مجموعة «البريكس» ومنظمة شنغهاي للتعاون، يمثل فرصة استراتيجية لتوسيع نفوذ البلاد وتقليص اعتمادها على المنظومة المالية الغربية. وقد جاء انضمام إيران الرسمي إلى مجموعة «البريكس» في يناير 2024 خطوةً مهمة في هذا الاتجاه؛ إذ يرى صانعو القرار في طهران أن هذه العضوية تتيح لهم تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي وتطوير منصات مالية بديلة تعزز استقلال الاقتصاد الوطني.

ومنذ حلول موعد 18 أكتوبر 2025، الذي مثل انتهاء العمل بالاتفاق النووي، سارعت طهران إلى إعلان تحررها من جميع الالتزامات المنصوص عليها فيهما. وأكدت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان رسمي أن «جميع أحكام اتفاق عام 2015، بما في ذلك القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني والآليات المرتبطة به، تُعد منتهية اعتبارًا من الآن، وأن ملف إيران النووي خرج من جدول أعمال مجلس الأمن». كما أن مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران قد «انتهت».

إلى جانب ذلك، فإن تداعيات الموقف لا تقتصر على إيران وحدها، بل امتدت لتشمل النظام الدولي بأكمله، فقد رفضت كل من روسيا والصين بشكل قاطع قرار مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بإعادة فرض العقوبات، مؤكدتَين في رسالة مشتركة مع إيران -تم تعميمها رسميًا في الأمم المتحدة- أن أي إجراءات تُتخذ بموجب آلية «سناب باك» لا تُنشئ التزامات قانونية على الدول الأعضاء. واستند البلدان في موقفهما إلى مبدأ قانوني أقرته محكمة العدل الدولية عام 1971، ومفاده أن «الطرف الذي ينتهك معاهدة لا يمكنه قانونًا أن يتذرع بأحكامها. وفي هذا السياق، أعلنت موسكو وبكين -بصفتهما عضوين دائمين يتمتعان بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن- أنهما لن تطبقا آلية «سناب باك»، وهو ما يعني عمليًا ليس فقط رفض الالتزام بالعقوبات المعاد فرضها، بل أيضًا احتمال تعطّل لجان مجلس الأمن المسئولة عن تنفيذها بموجب القرار 1737، وعرقلة تعيين رئيس اللجنة أو مقاطعة مشاوراتها؛ مما يضع النظام الأممي أمام تحدٍ قانوني وسياسي غير مسبوق.

الأثر المزدوج للعقوبات

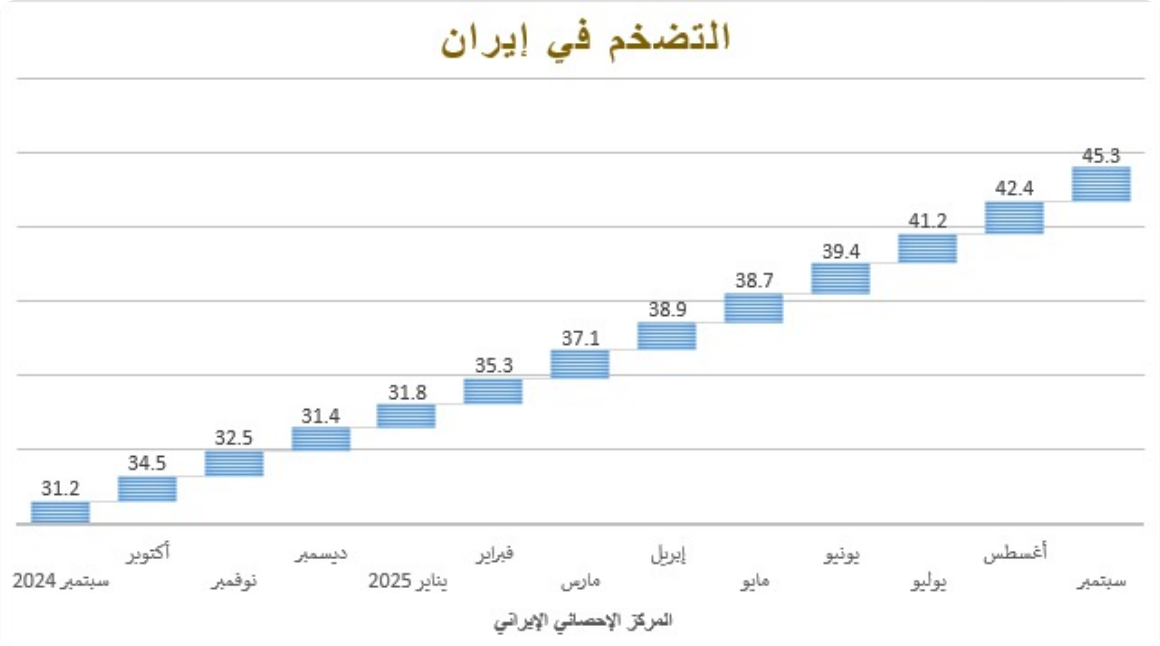

تتزامن العقوبات الأوروبية مع أزمة اقتصادية خانقة في الداخل الإيراني؛ حيث تجاوز معدل التضخم[19] 45%، فيما هبط الريال الإيراني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند نحو 1,1 مليون ريال مقابل الدولار الأمريكي في 29 سبتمبر[20]. ومن المتوقع أن تتسبب العقوبات المفروضة في حدوث تراجع حاد في صادرات النفط والغاز، التي تُعد المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. فقد واجهت طهران صعوبات كبيرة في بيع نفطها بسبب القيود المفروضة على الشحن والتأمين والمعاملات البنكية؛ مما اضطرها إلى تقديم تخفيضات كبيرة في الأسعار وبيع جزء من إنتاجها عبر قنوات غير رسمية. هذا إلى جانب تراجع الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، خاصة من الشركات الأوروبية والآسيوية الكبرى التي انسحبت خوفًا من العقوبات الأمريكية الثانوية، وهو ما أثر سلبًا على عمليات تطوير الحقول النفطية وصيانة البنية التحتية.

إضافة إلى ما سبق، فإن العقوبات أدت إلى تجميد عشرات المليارات من الدولارات من الأصول الإيرانية في الخارج، وعرقلت تحويل الأموال وعقود التجارة الدولية. كما شهدت إيران خروجًا واسعًا لرءوس الأموال وتراجعًا في ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين؛ مما أدى إلى ركود في قطاعات الصناعة والطيران والسيارات، وحرمان إيران من التكنولوجيا والخبرات الضرورية لتطوير صناعاتها.

ومع ذلك، يرى تقرير أصدره «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» بتاريخ 21 يوليو 2025[21]، إلى أن الأثر الاقتصادي المباشر لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران سيكون محدودًا، مقارنة بالعقوبات الأحادية الشاملة التي فرضتها الولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن إيران ستسعى للالتفاف على العقوبات عبر روسيا ووجودها في «البريكس»، وبالتالي توجيه اقتصادها نحو الشرق؛ مما يعني فقدان أوروبا لورقة الضغط المتمثلة في السوق والاستثمار والتكنولوجيا.

ومن هنا يتضح أن العقوبات الأوروبية على إيران قد لا تؤثر فقط على طهران، وإنما تأتي بنتائج عكسية تؤثر على أمن الطاقة في أوروبا نفسها؛ حيث فقد الاتحاد الأوروبي أي فرصة لإعادة دمج إيران -التي تمتلك ثاني أكبر احتياطي غاز في العالم بعد روسيا- كمصدر بديل للطاقة ومنخفض التكلفة في المدى المتوسط، خاصة بعد أزمة الغاز الروسية التي كشفت هشاشة الاعتماد الأوروبي على جانب واحد؛ مما يجعل الأنظار تتجه إلى الخليج أو شرق المتوسط، وهي مناطق ذات نفوذ أمريكية مباشرة ذات أسعار مرتفعة تخضع للكثير من التقلبات والتفاهمات السياسية.

بين الاحتواء أو العزل الكامل.. «مستقبل الاتفاق النووي»

بعد تعقّد المشهد بين إيران والدول المعنية بملفها النووي، تقف طهران اليوم أمام مفترق طرق حاسم فيما يتعلق بتحديد نهجها تجاه القوى الكبرى، في ظل تزايد الضغوط والعقوبات الغربية. ومع انتهاء صلاحية الاتفاق النووي لعام 2015 ودخول مرحلة «ما بعد الاتفاق»، يبرز التساؤل حول مستقبل خطة العمل المشتركة الشاملة، فإما تمهد العقوبات الجديدة لانهياره الكامل، أو تُفتح من خلالها نافذة محدودة لإحياء المفاوضات بصيغة جديدة. وتتشابك في هذا السياق عدة مسارات محتملة تتراوح بين عودة مشروطة إلى طاولة التفاوض، وصياغة اتفاق معدل يراعي المتغيرات الإقليمية والدولية، وصولًا إلى قطيعة دبلوماسية تُعمق من عزلة إيران وتزيد من توتر علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة[22].

1. **التفاوض المحدود والمؤقت:** واستخدام سياسة «التجميد مقابل التخفيف»، فكل طرف سيسعى إلى أهدافه الخاصة التي قد تتناقض مع أهداف الطرف الآخر، فإيران ستظل متمسكة بالحفاظ على برنامجها النووي ولو بحد أدنى، بينما يدفع الأوروبيون نحو تفكيكه بشكل نهائي. وهذا الخيار يقتضي أن توافق إيران بإعادة بعض التزاماتها الرقابية وتسهيل وصول المراقبين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل تخفيف جزئي متدرج للعقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي وربما أطراف أخرى بشرط التحقق من التزام طهران، كما يفتح الباب أمام الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم مصر، بفتح قنوات اتصال خلفية لمنع تصعيد مفاجئ.

2. التصعيد الجزئي: وذلك بمواصلة الضغط على طهران عبر استمرار تفعيل العقوبات؛ مما قد يستدعي طهران بأن ترد على التداعيات الاقتصادية الواسعة بالإعلان عن استمرارها بالتوسع النووي، والتعاون مع دول أخرى كروسيا والصين كوسيلة للردع، وإنهاء اتفاقية الضمانات الشاملة لعام 1974 مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تُحدد معايير وصول الوكالة إلى المواد النووية في إيران ومراقبتها، دون الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي؛ مما قد يؤدي إلى تصعيد إقليمي كبير على المدى البعيد. وهذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا في حال عدم العودة سريعًا إلى طاولة المفاوضات، خاصة وأن الداخل الإيراني يتشارك قناة موحدة مفادها بأن الموقف من إيران

لم يعد مرتبطًا بالتزاماتها أو تعاونها في الملف النووي في ظل أن احتمال شنّ هجوم أمريكي أو إسرائيلي قائمًا. وبالتالي ينبغي على طهران أن تتحرك وفق ما تراه منسجمًا مع مصالحها الوطنية أولًا.

3. **الانعزال التام وبناء القوة الإقليمية لطهران:** وهذا بالإعلان عن موت الاتفاق رسميًا، وهذا الخيار قد نعده بمثابة استراتيجية طويلة المدى، فمع استمرار فرض الاتحاد الأوروبي -إلى جانب الولايات المتحدة- لقيود أقوى على إيران والرهان على الضغط من أجل استسلام طهران، ستدفع الأخيرة نحو تقوية العلاقات مع روسيا والصين ليس فقط على المستوى الاقتصادي بتطوير شبكات تجارية بديلة، بل قد يمتد الأمر داخل المجال العسكري، وبالتالي تحصل طهران على توسع تقني لا يخضع للعقوبات.

4. **اتفاق جديد محدث:** وذلك عبر فتح مساور تفاوضي يشمل برنامج الصواريخ والنفوذ الإقليمي إلى جانب النووي، بشروط جديدة «JCPOA 2.0». ولكن هذا الخيار قد يواجه رفضًا من طهران إذا لم يتم حسم مصير العقوبات، في ظل انعدام الثقة بين الأطراف المعنية وغياب الولايات المتحدة عن المشهد.

5. **العودة إلى اتفاق 2015:** وذلك بعودة جميع الأطراف إلى التزامات 2015، وبالرغم من أن هذا الخيار سيحقق انفراجة دبلوماسية كبرى، فإنه يعد الخيار الأضعف خاصة بعد فرض العقوبات الأوروبية، كما أنه سيحتاج لتنازل أمريكي كبير، وهو ما لن يحدث في ظل إصرار الإدارة الأمريكية على منع إيران بشكل نهائي من امتلاك سلاح نووي.

خلاصة القول، إن إعادة فرض العقوبات الأوروبية على إيران تمثل دلالة واضحة على فشل المسار الدبلوماسي الذي حاولت أوروبا الحفاظ عليه طوال عقد كامل، بما يعكس تراجعًا استراتيجيًا يعيد القارة إلى موقع المتلقي للأزمات بدل صانع الحلول، وسط احتمالات أن يؤدي هذا النهج إلى تصعيد سياسي وربما أمني جديد حول الملف النووي الإيراني. لذا، بات من الضروري أن تعيد «الترويكا الأوروبية» فتح قنوات الحوار مع طهران، ليس فقط لتجنّب الانفجار، بل لاستعادة حد أدنى من النفوذ السياسي الذي فقدته أوروبا تدريجيًا، إلى جانب دعم أي مسار تفاوضي بين إيران والولايات المتحدة، مع إشراك القوى الإقليمية في العملية، بما يضمن استقرارًا طويل الأمد. وفي المقابل، ينبغي التذكير بأن الاكتفاء بسياسة الضغط والعقوبات لم يعد كافيًا؛ حيث إن إيران اليوم باتت تمتلك مرونة عالية وقدرة على التكيّف مع القيود الاقتصادية والسياسية، وهو ما يجعل استمرار النهج العقابي دون رؤية تفاوضية مغامرة تُفقد أوروبا ما تبقّى من تأثيرها الحقيقي في هذا الملف.

المراجع

1. 'Joint Comprehensive Plan of Action', 14 July 2015, https://www.consilium.europa.eu/media/mcnizg3t/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf
2. 'UN Security Council Resolutions on Iran', Arms Control Association, Feb 2025, https://www.armscontrol.org/factsheets/un-security-council-resolutions-iran
3. 'Iran: Council lifts all nuclear-related economic and financial EU sanctions', European Council, 16 Jan 2016, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/201616/01//iran-council-lifts-all-nuclear-related-eu-sanctions/
4. 'Trump withdraws from Iran nuclear deal, isolating him further from world', CNN, 9 May 2018, https://edition.cnn.com/201808/05//politics/donald-trump-iran-deal-announcement-decision
5. 'Joint statement by the foreign ministers of France, Germany and the United Kingdom on the initiation of the snapback process, France Diplomacy, 28 Aug 2025, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/iran/news/article/joint-statement-by-the-foreign-ministers-of-france-germany-and-the-united-285302
6. 'Iran sanctions snapback: Council reimposes restrictive measures', European council, 19 Sep 2025, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/202529/09//iran-sanctions-snapback-council-reimposes-restrictive-measures/
7. E3 foreign ministers› statement on the JCPoA: 14 January 2020', GOV UK, https://www.gov.uk/government/news/e3-foreign-ministers-statement-on-the-jcpoa-14-january-2020
8. 'JCPOA: Statement by the High Representative Josep Borrell as coordinator of the Joint Commission of the Joint Comprehensive Plan of Action on the Dispute Resolution Mechanism', European Union, 3 July 2020,https://www.eeas.europa.eu/eeas/jcpoa-statement-high-representative-josep-borrell-coordinator-joint-commission-joint-comprehensive-0_en
9. 'UN arms embargoes on Iran expire despite US objections', AP News, 19 Oct 2020, https://apnews.com/general-news-6b6600decc0436b0aa52578fc7bfa374
10. 'E3 statement ahead of Joint Comprehensive Plan of Action Transition Day', GOV UK, 14 Sep 2023, https://www.gov.uk/government/news/e3-statement-on-the-jcpoa-september-2023
11. 'NPT Safeguards Agreement with the Islamic Republic of Iran', IAEA Report, 31 May 2025, https://www.iaea.org/sites/default/files/2506//gov202525-.pdf
12. 'Iran-Israel conflict: After the war, enter the diplomats', CNN, 30 June 2025, https://edition.cnn.com/202530/06//politics/iran-israel-military-success-path-diplomacy-analysis
13. 'Iran, European powers struggle to reach deal over return of UN sanctions', Reuters, 24 Sep 2025, https://www.reuters.com/world/europe/iran-says-talks-with-e3-over-return-un-sanctions-will-continue-202523-09-
14. 'Iran signs a new agreement with the IAEA. Then tries to sell it at home', Bulletin of The Atomic Scientists, 16 Sep 2025, https://thebulletin.org/202509//iran-signs-a-new-agreement-with-the-iaea-then-tries-to-sell-it-at-home/
15. 'IAEA Director General›s Introductory Statement to the Board of Governors', IAEA, 8 Sep 2025, https://www.iaea.org/newscenter/statements/iaea-director-generals-introductory-statement-to-the-board-of-governors-8-september-2025
16. 'Joint E3 Leaders statement', Gov UK, 10 Oct 2025, https://www.gov.uk/government/news/joint-e3-leaders-statement-10-october-2025
17. Seyed Abbas Araghchi Statement on X, 27 Sep 2025, https://x.com/araghchi/status/1972027368098439472
18. 'Iran, Russia, China Reject E3's Snapback Move, Urge End To IAEA Reporting Under UNSCR 2231', Eurasia Review, 26 Oct 2025, https://www.eurasiareview.com/26102025-iran-russia-china-reject-e3s-snapback-move-urge-end-to-iaea-reporting-under-unscr-2231/
19. 'Iran: Inflation Rate', Trading Economics 2025, https://ar.tradingeconomics.com/iran/inflation-cpi
20. 'UN arms embargo, other sanctions reimposed on Iran over nuclear programme', Reuters, 28 Sep 2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-defiant-restored-sanctions-it-recalls-ambassadors-202527-09-/
21. 'Snap out of it: Europe, Iran and nuclear negotiations', European Council on Foreign Relations, 21 July 2025, https://ecfr.eu/article/snap-out-of-it-europe-iran-and-nuclear-negotiations
22. 'Why Europe's snapback gamble against Iran will backfire', Bulletin of The Atomic Scientists, 1 Oct 2025, https://thebulletin.org/202510//why-europes-snapback-gamble-against-iran-will-backfire/

لمزيد من القراءة

يمكنكم زيارة مكتبة المركز

مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية